

العنوان:	ظاهرة السكن العشوائي في مدينة المرج والمشكلات الناجمة عنها
المصدر:	مجلة العلوم والدراسات الإنسانية
الناشر:	جامعة بنغازي - كلية الآداب والعلوم بالمرج
المؤلف الرئيسي:	حسين، فرج عبدالله
مؤلفين آخرين:	العلواني، رمزي الجارح محمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع40
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	1 - 18
رقم MD:	879660
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المرج، ليبيا، الجغرافيا السكانية، السكن العشوائي، التخطيط العمراني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/879660

ظاهرة السكن العشوائي في مدينة المرج والمشكلات الناجمة عنها

* أ. فرج عبدالله حسين، ** د. رمزي الجارح محمد

(أعضاء هيئة التدريس بقسم الجغرافيا – كلية الآداب والعلوم المرج – جامعة بنغازي – ليبيا)

المخلص:

تعتبر ظاهرة السكن العشوائي من الظواهر الأكثر سلبية التي تعاني منها معظم المدن سواء في الدول النامية وكذلك العديد من المدن الكبرى في العالم لما لهذه الظاهرة من اعباء ومشكلات سواء كانت مشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية أو بيئية أو أمنية وغيرها، وذلك بسبب انعدام القيم الجمالية في تصميم وهندسة المباني والطرق والخدمات، وتختلف اسباب وتدايعات نشوء هذه التجمعات وأشكالها ونتائجها ومعالجاتها من بلد لآخر حسب واقع ومستوى كل منها. ونجد أن زحف السكن العشوائي على المناطق الحضرية أدى إلى خلل في النسيج العمراني لشكل مدينة المرج تخطيطياً وبنائياً والتعدي على أطرافها وطمس حدودها وهذا أثر سلباً في النواحي التخطيطية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. يهدف البحث الى دراسة المناطق العشوائية " السكن العشوائي في مدينة المرج" ومعرفة الاسباب والدوافع التي أدت الى انتشار هذه الظاهرة، وتحديد أماكن انتشار المساكن العشوائية، كذلك تهدف إلى تحديد مشاكلها وتحليلها والوصول إلى الحلول المناسبة لتلك المشاكل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج تبين من خلالها أن أكبر عدد من المساكن العشوائية تتركز في حي (شقق الضمان) يليه كل من حي (الكامبو البلغاري وحي الضغط العالي) كما تبين أن للزيادة الطبيعية والزيادة الغير الطبيعية دور في ظهور ونمو ظاهرة السكن العشوائي. وخلصت الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات التي قد تساهم في إيجاد الحلول المناسبة منها تشكيل لجان متخصصة تعمل على دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان العشوائيات، كذلك انجاز ما تبقي من المخططات السكانية، واعتماد مخططات عمرانية جديدة.



ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

Summary

The phenomenon of informal housing is one of the most negative phenomena affecting most cities, both in developing countries and in many major cities in the world. The burden and problems of this phenomenon, whether economic, social, demographic, environmental, security and other problems, because of the lack Aesthetic values in the design and engineering of buildings, roads and services, the causes and consequences of the formation, forms, consequences and treatments of such groupings vary from one country to another depending on their reality and level. The sprawl of urban slums has led to a disruption in the physical fabric of the shape of the Meadow city, schematic and constructional, and encroachment on limbs and obliterating their borders, this has had a negative impact on planning, physical, social, economic and cultural aspects. The research aims to study the random areas of "random housing in the city of the El-Marg" and to know the causes and motives that have led to the spread of this phenomenon, and locating the spread of slums, also aimed at identifying and analysing their problems and reaching appropriate solutions to those problems, these Study to a number of findings showing that the largest number of random dwellings is concentrated in the neighbourhood of the security apartments, followed by the Kalambo neighbourhood. Bulgarian and the high-Althaman) It has also been shown that the natural increase and abnormal growth of the phenomenon of random housing are visible and growing. The study concluded with some recommendations that might contribute to the development of appropriate solutions, including the establishment of specialized committees to study the conditions economic and social of slum dwellers, as well as the completion of the remaining population plans and the adoption of new urban plans.

- المقدمة:

أن نشأة أو ظهور الأحياء العشوائية ما هي إلا استجابة شرعية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع ولا يمكن لها أن تصبح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان الحضر الذين يتزايدون بوتيرة عالية. ويمكن الإشارة إلى أن الأحياء المتخلفة كظاهرة منتشرة في أغلب دول العالم النامي والمتقدم تتصف بجملة من الخصائص تختلف حسب طبيعة وعوامل نشأتها من مدينة لأخرى.

ونتيجة للتحويلات الاقتصادية في أغلب بلدان العالم أدى الى تغير في طبيعة العمل والإنتاج لدى سكان الريف حيث ادى إلى اهمال القطاع الزراعي نتيجة ظهور وتطور الآلة، وقد نتج عن ذلك اهمال المناطق الريفية وهجرة سكانها الى مناطق الحضر مما أدى الى اختلال في الأنظمة الاقتصادية وعلاقتها مع الكثافات السكانية (ابو الهيجاء، 2001، ص9).

ومن ثم فإن انتشار ظاهرة الإسكان العشوائي داخل أو على ضواحي مدينة المرج نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والنمو السكاني وزيادة الهجرة الداخلية نحو المدينة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأحياء العشوائية، على هيئة أكواخ من الصفيح، وهذه الأحياء تقتقر إلى أبسط ضروريات الحياة الأمر الذي يجعل هذه الأحياء أكثر عرضة للكثير من الأمراض والأوبئة نتيجة تزامنها وضيق مساكنها وافتقارها للخدمات الصحية.

كما يطلق بعض الباحثين والمختصين على هذه الأحياء العشوائية، بمناطق الإسكان الانتقالية أو المؤقتة نتيجة لافتقارها إلى الشرعية القانونية من حيث رخصة البناء، أو من حيث ملكية الأرض، وذلك لأن أغلبها شيد على أراضي تابعة للدولة، ولهذا نجد سكان الأحياء العشوائية يحجمون عن مطالبة الدولة بتزويدهم بالخدمات لأنهم يعرفون أن مساكنهم غير شرعية ويمكن ترحيلهم في أية لحظة.

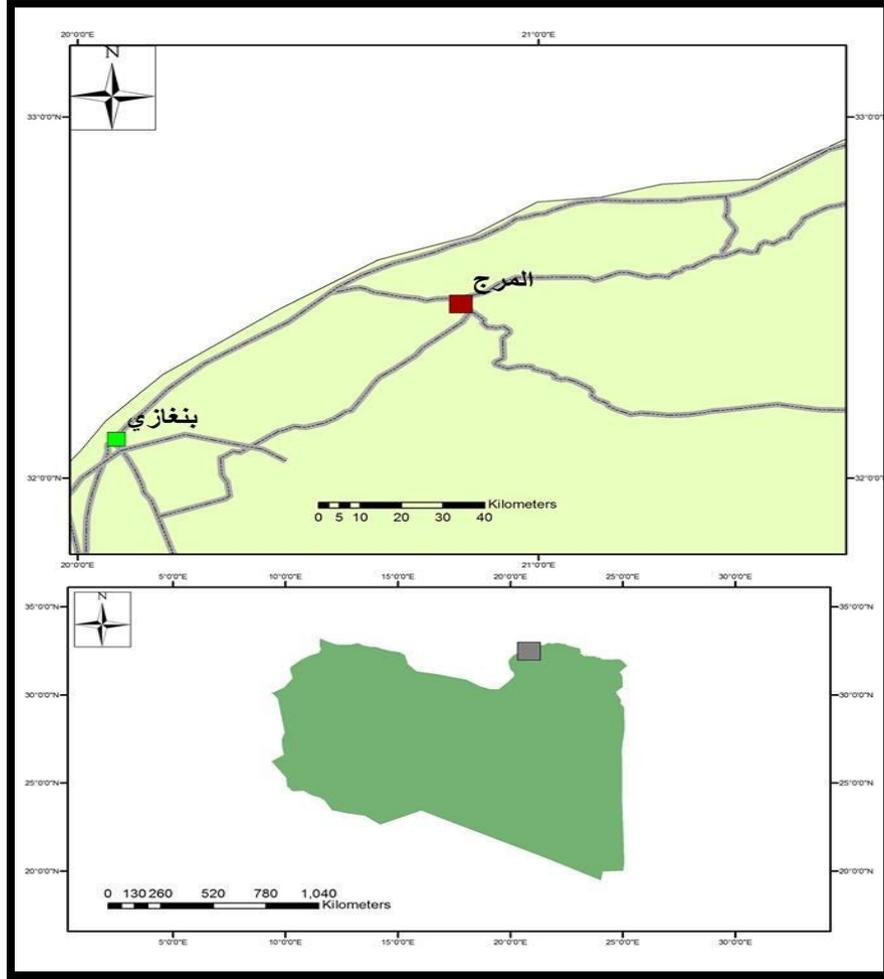
كما أن لها تسميات أخرى مثل أحياء الفقراء أو أحياء الصفيح أو السكن غير الرسمي، كذلك توجد تسمية جديدة "السكان المتجاوزين" والتجاوز يعني وضع اليد على أرض ملك للدولة من دون دفع ثمنها وامتلاكها والتصرف بها (الفاضلي، 2003، ص49) كذلك تعرف أيضاً بآنة الاستيلاء على أرض للدولة واستغلالها للمنفعة الشخصية بإضافتها لسكنة أو يتخذها سكناً له خلافاً لما يقرره القانون. (مرزا، 2006، ص261).

- منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة بسهل المرج بإقليم الجبل الأخضر الواقع شمال شرق ليبيا وهي محصورة بين دائرتي عرض 25° - 32°، 38° - 32° شمالاً، وخطي طول 35° - 20°، 00° - 21° شرقاً، وتحدها شمالاً منطقة طلميثة، وجنوباً منطقة المليطانية، أما شرقاً فتحدها منطقة العويلية، وغرباً تحدها منطقة فرزوة، شكل (1).

وتمثل المدينة أهم المراكز الحضرية بالسهل سواء من حيث مساحتها العمرانية أو كتلتها السكانية، ولقد كان لموقعها دور رئيسي في نموها وتطورها، حيث شهدت شأنها شأن المدن الليبية الأخرى نمواً حضرياً سريعاً بعد التحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في أعقاب اكتشاف النفط وتصديره مع مطلع ستينات القرن الماضي، وما ترتب على ذلك من ارتفاع مستوى المعيشة وما صحبه من تطور في معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة الى المراكز الحضرية.

شكل (1) موقع منطقة الدراسة



المصدر: أعداد الباحث اعتماداً على بيانات: - Google Earth 2017

- مشكلة الدراسة:

لقد تأثرت مدينة المرج بالظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا، مما أدى إلى عدة تجاوزات منها التعدي على الأراضي الحكومية والخاصة، والتوسع العمراني الأمر الذي نتج عنه نمو مناطق عشوائية بشكل سريع خاصة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المناطق العشوائية المتدنية سواء على أطراف المدينة أو داخلها، بالإضافة إلى استمرار الزحف العشوائي في الهوامش والأطراف الحضرية.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتحدد في الاسئلة التالية والتي بدورها تحدد ابعاد المشكلة.

- 1- ما هو واقع السكن العشوائي في المدينة؟
- 2- ماهي أسباب انتشار المساكن العشوائية؟

3- ما هي الآثار المترتبة عن ظاهرة السكن العشوائي؟

- أهمية واهداف الدراسة:

تعد مشكلة السكن العشوائي من اهم المشكلات التي تشكل خلافاً في النسيج العمراني والحضري للمدن، والعشوائيات من الظواهر التي ينجم عنها كم هائل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والأمنية وغيرها، لذا فلا عجب ان تستقطب الظاهرة اهتمام المفكرين والمخططين والساسة والباحثين على اختلاف مشاربهم وتنوع اختصاصاتهم.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحديد أماكن انتشار المساكن العشوائية.
- 2- معرفة أسباب ظهور المساكن العشوائية.
- 3- التعرف على المشكلات الناجمة عن السكن العشوائي.
- 4- رصد المشكلات البيئية الناتجة عنها وتأثيره على صحة هؤلاء الافراد القاطنين بهذه التجمعات.
- 5- وضع الحلول الممكنة لمشكلة انتشار المساكن العشوائية في ضوء المقومات الطبيعية والبشرية.

- منهجية الدراسة:

ونظراً لطبيعة الدراسة ولتحقيق الأهداف السابقة تم استخدام العديد من المناهج البحثية والتي تم توظيفها من خلال البحث مثل المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، كما وظفت العديد من الأساليب البحثية جاء في مقدمتها الأسلوب الإحصائي والصور الفوتوغرافية، كما اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر تمثلت في الكتابات السابقة والإحصاءات المنشورة وغير المنشورة والدراسة الميدانية بالإضافة إلى الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية.

ويتكون البحث من ثلاث مباحث اساسية هي:

المبحث الأول: أسباب نشأة السكن العشوائي.

المبحث الثاني: التوزيع المكاني للسكن العشوائي.

المبحث الثالث: المشكلات الناجمة عن الإسكان العشوائي.

- الدراسات السابقة:

دراسة (احمد ابو الهجاء، 2001) وكانت بعنوان "نحو استراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي في الأردن" حيث تطرق الي تحليل ماهية السكن العشوائي والأسباب التي أدت الي نشؤه في الأردن بصفة خاصة والعالم بصفة عامة.

دراسة (ظاهر حسو الزبياري، 2005) تحت عنوان الإسكان الحضري في العراق للفترة 1978-1987م، وقد اتضح من الدراسة انه بالرغم من المشاريع والإنجازات في المجال السكني الا ان هناك عجزاً كبيراً، ومن ثم فإن القصور على المستويات الكيفية أكبر وأعمق من الجوانب الكمية منها الازدحام السكاني وانتشار المساكن العشوائية وعدم توفر الخدمات الأساسية، وأوضح مشكلات الناجمة عن العشوائيات وخطورتها، بالإضافة إلى أسباب العشوائيات وسبل معالجتها.

دراسة (عبد العال، أحمد محمد، 2001) بعنوان "المناطق العشوائية بمدينة الفيوم" حيث تناولت الدراسة المناطق العشوائية بمحافظة الفيوم، ومن نتائج الدراسة أن منطقة الشيخة شفا من أكبر العشوائية من حيث عدد السكان ام منطقة العلوية فهي الأكبر من حيث المساحة، وهذا يدل على ان معظم سكان المناطق العشوائية قد توافدوا من الريف إلى المدينة.

دراسة (عبدالله العلي النعيم 2004) الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، لقد تركزت تلك الندوة على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في الآتي:

طبيعة الأحياء العشوائية وأسبابها والمظاهر العامة والمشاكل المصاحبة لها ودراسة أفضل الممارسات وتجارب المدن والمؤسسات في معالجة ظاهرة العشوائيات، كما اقترح الحلول لظاهرة العشوائيات في ظل قرارات المؤتمرات العالمية والإقليمية والإمكانيات المحلية.

- مفهوم الإسكان العشوائي:

يعد مصطلح (السكن العشوائي) من المصطلحات التي تؤدي الى اللبس باعتبار أن السكن غير الرسمي من أبرز صفاته العشوائية وعدم مسايرة نظم البناء والتخطيط العمراني المعمول به، ومن ثم فهو ينشأ وينمو عشوائياً، فالسكن العشوائي هو سكن غير قانوني باعتباره مخالفاً لكافة الاجراءات القانونية المرتبطة بالتخطيط العمراني والبناء" (مصطفى محمد موسى، 2010، ص 17،18).

كما عرف معهد الانماء العربي الاحياء العشوائية بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون تراخيص على أرض تملكها الدولة أو يملكها آخرون وغالباً ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات أو المرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها (النعيم، 2004، ص2)

ويطلق ايضاً الإسكان العشوائي على أكثر من نوع من الإسكان، فهو يطلق على العشش والأكوخ التي يبنها الأفراد بجهود ذاتية وتنتشر على الأراضي الزراعية أو في أي مكان فضاء، أو على مناطق سكنية كاملة قامت دون تسجيل رسمي.

وقد اتسع مفهوم "الإسكان العشوائي" ليطلق على أي مبني يقام دون ترخيص رسمي أو يكون مخالفا لقوانين الإسكان، ومهما اختلف تعريف الإسكان العشوائي فهو ذلك القطاع من الإسكان الذي يلجأ إليه الأفراد كواحد من الحلول لمشكلات الإسكان القائمة، ومن ثم فهو يؤدي دوراً في تخفيف الأزمة على الرغم من اختلاف وجهات النظر (علام، 1997، ص47).

ويمثل الإسكان العشوائي محاولة من الأهالي لتوفير المسكن اعتمادا علي أنفسهم وبشكل فوري (Lewis, 1965, p8) خاصة مع تزايد حدة أزمة الإسكان، وقلة عدد الوحدات السكنية المعروضة التي تناسب دخولهم المنخفضة، فلجئوا إلي بناء تجمعات عفوية لم يكن من المقدر تعميرها في أي مكان وبأي شكل ودون توجيه وإشراف فقد سبقت احتياجاتهم تخطيط الدولة (علام، 1997، ص47) والمناطق العشوائية في مجموعها هي مناطق لا يجوز البناء عليها قانو ن يا لكونها إما أراضي زراعية أو أراضي الدولة، أو أراضي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم.

وعليه فإن المناطق العشوائية هي مناطق سكنية عفوية لم تدرج ضمن التخطيط العمراني للمدينة تتكون من إسكان غير مرخص في مناطق محرومة من المرافق العامة والخدمات الأساسية وقد تعددت صور وأشكال هذه المناطق وانتشرت على أطراف المدن في بادئ الأمر ثم تسربت

تدرجياً إلى الضواحي ثم إلى الداخل وقد نشأت هذه المناطق في غيبة من التخطيط العام للمدن وخروجاً عن القوانين المنظمة للعمران (الجبوري، 2008، ص5).

ومما سبق نجد أن الإسكان العشوائي يقوم بتخطيطه وبناءه الأهالي بأنفسهم على الأراضي الزراعية أو أراضي الدولة وغالباً ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة وهي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم ولا يسمح بالبناء عليها.

ومن التعريفات السابقة يمكن صياغة تعريف عام للإسكان العشوائي «وهو ذلك النمط من الإسكان الذي ينمو وينتشر في غياب القانون واللوائح والتعليمات والقواعد والإجراءات، وتتم فيه عمليات البناء بأسلوب الجهود الذاتية. وعلى ذلك يرتكز تعريف الإسكان العشوائي على الآتي: (السيد وآخرون، 2006، ص80).

- مخالفة قوانين البناء وتقسيم الأراضي التي تمنع تحويل الأراضي إلى أراضي بناء دون الرجوع إلى السلطات المحلية.
- مخالفة اللوائح والقواعد المحددة لمساحات قطع الأراضي وعرض الشوارع وطرق البناء ومواده، وشبكات المرافق العامة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والمواصلات والاتصالات.
- مخالفة إجراءات نقل الملكية وتسجيلها.

المبحث الأول: أسباب نشأة الإسكان العشوائي

يعتبر المسكن أحد الحاجات الأساسية للإنسان وعنصراً مهماً يحدد نوع حياته ويوفر الراحة والطمأنينة والأمان مما يؤثر على إنتاج الفرد وعلى حالته النفسية. ومكان السكن يعتبر أمراً حيوياً في تحديد وتكوين شخصية الفرد وصحته النفسية والبدنية والخمول واختلال المزاج وحتى الإدمان والجرائم الاجتماعية؛ لها علاقة مباشرة بنوع المسكن أيضاً وبعض الأمراض والأوبئة ونسبة الوفيات ووزن وطول الأطفال ترتبط بالمسكن وبيئة السكن. وقد يعود السبب من نشوا الحاجة السكنية في مكان معين إلى تظافر مجموعة من العوامل أو بعضها، وبشكل عام يمكن تحديد العوامل التي تؤدي إلى نشأة السكن العشوائي فيما يلي:

1- أسباب ديمغرافية:

وتتمثل في الزيادة المطردة في عدد سكان الحضر في المدينة، حيث ساهم اكتشاف النفط وتصديره إلى تحسن الظروف الاقتصادية وارتفاع المستوى المعيشي والصحي للسكان بالإضافة إلى وضع الخطط التنموية وتدفق تيارات الهجرة الوافدة مما أدى إلى تطور حجم السكان بليبيا تطوراً كبيراً. ويتضح من الجدول (1) أن هناك تغير في حجم ونمو السكان فقد بلغ عدد السكان الليبيين 31341 نسمة لعام 1973م ليصل إلى 47454 نسمة عام 1984م بزيادة كلية مقدارها 16113 نسمة بلغت نسبتها 4.67% من إجمالي سكان المدينة وبمعدل النمو السكاني بلغ 3.77%، أما السكان غير الليبيين فقد بلغ عددهم 3901 نسمة لعام 1973م ليرتفع إلى 6656 ألف نسمة لعام 1984م، وبزيادة كلية مقدارها 2755 نسمة بلغت نسبتها 6.42% وبمعدل 4.85%، أما معدل النمو الإجمالي للسكان فقد بلغ 3.89%.

أما سنة 2006م قد بلغ عدد السكان الليبيين في مدينة المرج "72698" نسمة وبزيادة كلية مقدارها 1.79% في حين بلغ معدل النمو الإجمالي 1.64%. أما السكان غير الليبيين فقد

انخفض عددهم إلى 4860 نسمة وقد بلغ معدل النمو السكاني -2.55%، بينما بلغ النمو الإجمالي للسكان 1.31%.

جدول (1) تطور حجم السكان ومقدار الزيادة الكلية ونسبتها ومعدل النمو السنوي في مدينة المرج للفترة 1973-2006م

السكان غير الليبيين				السكان الليبيين				فترات التعداد
معدل النمو السنوي	نسبتها	الزيادة الكلية	عدد السكان	معدل النمو السنوي	نسبتها	الزيادة الكلية	عدد السكان	
-	-	-	3901	-	-	-	3134 1	197 3
4.9	6.4	2755	6656	3.8	4.7	16113	4745 4	198 4
-0.3	-0.3	-222	6434	2.2	2.5	13234	6068 8	199 5
-2.6	-2.3	-1574	4860	1.6	1.8	12010	7269 8	200 6

المصدر: التعدادات العامة للسكان للسنوات المذكورة.

وعليه يمكن القول بأن معدلات النمو السنوي للسكان قد اتسمت بالانخفاض التدريجي في الفترات التعدادية من 1973-2006م حيث بلغ 3.76%، 2.03%، 1.63%.

وهنا نلاحظ أن معدل النمو السكاني كان مرتفعاً في فترة السبعينات ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات المواليد بصورة كبيرة و انخفاض معدلات الوفيات نتيجة للعوامل التي طرأت على المستوى الصحي والسيطرة على الأمراض والأوبئة أما في فترة الثمانينات فقد انخفض معدل النمو السكاني، ويرجع هذا الانخفاض إلى الظروف الاقتصادية التي مرت بها الدولة منها انخفاض سعر النفط ودخول ليبيا في حرب تشاد وهذه الظروف نتج عنها قلة فرص العمل للشباب وانعكس سلباً على معدلات الزواج كما كان لإلغاء بعض الامتيازات التي كانت تمنح للمتزوجين اثر في انخفاض معدلات المواليد. أما في فترة التعداد الأخيرة فقد شهدت تدني في معدلات النمو السكاني ويعزي هذا التدني إلى انخفاض معدلات الوفيات بصورة كبيرة مع تدني معدلات المواليد.

وفضلاً عن دور الزيادة الطبيعية في تطور حجم سكان مدينة المرج فإن للزيادة الغير طبيعية "الهجرة" دورها البارز في حجم ووتير هذا التطور فمن خلال بيانات الجدول (2) أن أعلى معدل للهجرة الوافدة في تعداد عام 1973 م فقد بلغت 19.2%. فقد احتلت مدينة بنغازي الصدارة بين مناطق المهاجرين الوافدين الى مدينة المرج، حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين (2682) مهاجراً وبنسبة 44.6% من إجمالي المهاجرين الوافدين، يليها منطقة الجبل الأخضر، فقد بلغ عدد المهاجرين الوافدين (906) مهاجراً وبنسبة 15.1%، في حين احتلت مدينة مصراته المرتبة الثالثة بين مناطق المهاجرين الوافدين الى مدينة المرج حيث بلغ عدد المهاجرين (664) مهاجراً وبنسبة 11.0%، ثم تأتي مدينة الخمس في المركز الرابع بعدد من المهاجرين الوافدين البالغ عددهم (400) مهاجراً وبنسبة 6.7% من إجمالي الوافدين ثم

مدينة طرابلس حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين (386) ونسبة 6.4% ، ثم يليها مدينة الخليج حيث بلغ عدد المهاجرين (280) مهاجراً ونسبة 4.7% ، ثم تأتي مدينة الزاوية حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين (273) مهاجراً ونسبة 4.5% ، ثم مدينة سبها حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين (182) مهاجراً ونسبة 3.0%

جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للمهاجرين الوافدين إلى مدينة المرج للفترة 1973-973-
م 2006

البيان	الذكور	الإناث	بنغازي	الخليج	مصراته	الزاوية	غريان	سبها	المجموع	%
1973	ذكر	439	1305	137	367	209	205	145	3036	50.5
	أنثى	467	1377	143	297	177	195	128	2976	49.5
	المجموع	906	2682	280	664	386	400	273	6012	100
	%	15.1	44.6	4.7	11.0	6.4	6.7	4.5	3.0	100
2006	ذكر	292	448	25	158	228	28	25	1259	42.1
	أنثى	520	695	58	212	109	22	19	1732	57.9
	المجموع	812	1143	83	370	337	50	44	2991	100
	%	27.1	38.2	2.8	12.3	11.2	1.8	1.5	3.5	100

المصدر: 1-التعداد العام للسكان 1973-2006م.

أما سنة 2006 م فقد بلغ معدل الهجرة الوافدة الى المدينة في حدود 4.2% حيث بلغ عدد المهاجرين (2991) مهاجراً. واستمرت مدينة بنغازي في احتلال الصدارة في عدد المهاجرين الوافدين الى المدينة، فقد بلغ عددهم (1143) مهاجراً ونسبة 38.2%، يليها منطقة الجبل الأخضر، فقد بلغ عدد المهاجرين الوافدين (812) مهاجراً ونسبة 27.1% من إجمالي الوافدين. ثم مدينة مصراته حيث بلغ عدد المهاجرين (370) مهاجراً ونسبة 12.3% من إجمالي الوافدين.

تليها مدينة طرابلس فقد بلغ عدد المهاجرين (337) مهاجراً ونسبة 11.2% ثم مدينة غريان فقد بلغ عدد المهاجرين الوافدين (104) مهاجراً ونسبة 3.5% من إجمالي الوافدين، ثم مدينة الخليج حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين (83) مهاجراً ونسبة 2.8%. ثم جاءت مدينة الخمس بعدد من المهاجرين الوافدين (50) مهاجراً ونسبة 1.8% من إجمالي المهاجرين الوافدين. ثم مدينة الزاوية فقد بلغ عدد المهاجرين (44) مهاجراً ونسبة 1.5% من إجمالي الوافدين. ثم يليها مدينة سبها فقد بلغ عدد المهاجرين (48) مهاجراً ونسبة 1.4% من إجمالي الوافدين. من واقع استطلاع الرأي تتعدد دوافع الهجرة الداخلية والتي تكمن أساساً في عوامل الجذب والطرده، فضلاً عن بعض العوامل المساعدة والتي تسهم في تسهيل حركة الهجرة.

2- الأسباب الاقتصادية:

يتضح من الجدول (3) أن عوامل الجذب الاقتصادية في مدينة المرج قد استأثرت بنسبة 50% من جملة أسباب الهجرة إلى مدينة المرج، ويتصدر الانتقال بسبب العمل الوظيفي بنسبة 15.1% للأفراد المهاجرين للتعين في القطاع العام والخاص، يليه الوافدين بسبب تحسين الدخل بنسبة 18.4% من جملة الأسباب، ثم الباحثين عن عمل بنسبة 16.5% من جملة الأسباب.

جدول (3) التوزيع العدد والنسبي للأسباب الاقتصادية للهجرة الوافدة إلى مدينة المرج

النسبة	العدد	أسباب اقتصادية
15.1	78	الانتقال بسبب العمل
18.4	95	تحسين الدخل
16.5	85	البحث عن العمل
50.0	258	جملة الأسباب

المصدر: الدراسة الميدانية 2017 م.

3- الأسباب الاجتماعية:

من خلال الجدول (4) ان الدوافع الاجتماعية أسهمت بنسبة 50.0% من جملة دراسة الحالة للأفراد إلى المدينة فقد حقق دافع وجود الأقارب نسبة 5.0% من جملة الأسباب الاجتماعية أيضاً الزواج والتي بلغت نسبته 4.3% من جملة الأسباب الاجتماعية.

جدول (4) التوزيع العدد والنسبي للأسباب الاجتماعية للهجرة الوافدة إلى مدينة المرج

النسبة	العدد	أسباب اجتماعية
5.0	25	وجود أقارب
4.3	22	الزواج
19.6	101	توفر السكن
5.6	29	المشاكل الاجتماعية
6.4	33	أسباب صحية
9.1	47	التعليم
50.0	257	جملة الأسباب

المصدر: الدراسة الميدانية 2017 م.

يليه دافع توفر السكن بنسبة 19.6% كذلك بلغت نسبة الوافدين بسبب المشاكل في الوطن الأصلي 5.6% من جملة العينة، يليها الأسباب الصحية والتعليمية وذلك نظراً لما تتمتع به المدينة من توفر الخدمات الصحية والتعليمية 6.4% و 9.1% لكل منهما على التوالي.

وما يمكن قوله: "يلاحظ أن اغلب المهاجرين إلى المدينة يعيشون في المنطقة الفقيرة لانخفاض مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ووجود اختلافات ثقافية بينهم وبين سكان المدينة الأصليين". إضافة إلى ما أكدته بعض الدراسات عن الهجرة الريفية نحو المدن "إن الهجرة تركت أثارا سلبية واضحة داخل المجتمع الحضري، وإنها السبب الرئيسي من أسباب النمو السريع للمدن الزي نتج عنه نمو عمراني غير منتظم وهذا بدوره كان سببا في ظهور الأحياء المتخلفة".

ونتيجة للأسباب التي ذكرت أعلاه وغيرها فإن الهجرة من الريف الى المدينة تزداد يوماً بعد يوم، وهذا ما يزيد في تعميق الأزمة ويساعد على افراغ القرى والأرياف من سكانها خصوصاً اليد العاملة الشابة والى هجر الاراضي الزراعية وتدهور الانتاج الزراعي والى تخلخل في الزيادة السكانية في الريف.

4- الأسباب الإدارية:

يؤدي العامل الإداري دورا بارزا في انتشار ظاهرة السكن العشوائي نتيجة ضعف وعدم كفاية البرامج السكنية المنجزة من طرف الدولة وهذا حسب نتيجة البحث وبنسبة 86%، إلى جانب الإجراءات التي اتبعتها الدولة من أجل التخفيف من حدة المشكلة، فقد عبر مجتمع الدراسة بأن هذه الإجراءات هي مجرد إجراءات ضعيفة ومتأخرة وبنسبة 14% وتبقى هذه الإجراءات دون المستوى المطلوب رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة وذلك لإنشاء مخططات سكانية منها المخطط الشمالي والغربي من أجل الوصول إلى استراتيجية جيدة تتطابق مع حجم الأزمة، الا ان المخطط الغربي لم يستكمل بناءه منذ 2011 وحتى الان..

كذلك الأسباب السياسية التي شجعت على انتشار العشوائيات ويندرج تحتها اهتمام الدولة لسنوات طويلة بتنمية الحضر وإهمال تنمية الريف مما دفع الكثير من أبناء الريف لسوء الأحوال الاقتصادية إلى الهجرة إلى المدينة للبحث عن فرص عمل.

5- رابعاً: ضعف الرقابة:

وهو أحد الأسباب الرئيسية في انتشار الإحياء العشوائية والتأثير على مورفولوجية الإحياء الحضرية المجاورة لها، وقد زادت الحالة مع الانفلات الأمني، وبعض الأفراد الذين قاموا بالاستيلاء على أراضي الدولة وتشبيد مساكن عشوائية عليها، وقد ازداد ذلك مع ضعف رقابة الدولة ومؤسساتها المختلفة وخاصة بعد عام 2011.

وأمام هذا الوضع، صار لازماً على الدولة أن تسن سياسات وقوانين عمرانية واضحة تدخل ضمن استراتيجية شاملة مبنية على دراسات علمية للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع الليبي وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود وذلك ضماناً للحق في السكن للجميع.

المبحث الثاني: التوزيع المكاني للسكن العشوائي

ظهرت المناطق العشوائية إلى ثمانيات القرن العشرين ولاسيما إن هذه الظاهرة لا تعاني منها مدينة المرج بصفة خاصة وإنما المدن الكبيرة والرئيسية في ليبيا ومعظم الدول العربية.

لذا فان الهدف من دراسة التوزيع المكاني للأحياء العشوائية هو معرفة الاحياء التي يوجد بها أكبر عدد من المساكن العشوائية، والاحياء التي يقل فيها، ويعزى ذلك إلى عدد السكان حيث بلغ عدد المساكن العشوائية في مدينة المرج (1735) وزعت على ثمانية عشر حياً.

ومن ثم نلاحظ ان نمط توزيع الاحياء العشوائية لم توزع بشكل منتظم انما وزعت بنمط ارتبط بعوامل ذاتية واخرى موضوعية منها توفر الأراضي الشاغرة وكذلك قربها من خدمات البني التحتية (الكهرباء، المياه، وشبكة الصرف الصحي) ومن ثم نلاحظ ان هناك علاقة بين توفر الأراضي الشاغرة والقريبة من الخدمات وتوزيع الاحياء العشوائية.

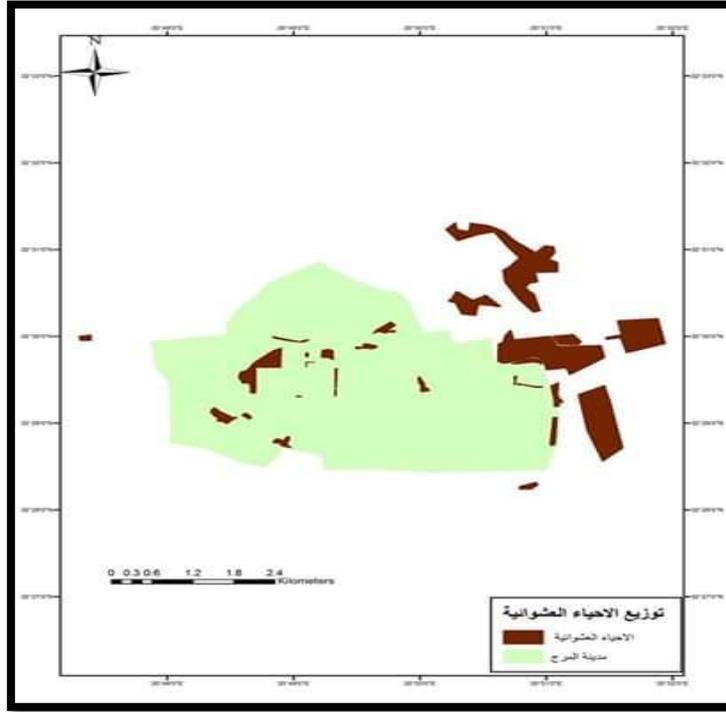
ومن خلال الجدول (5) والشكل (2) اتضح ان أكبر عدد من المساكن العشوائية تركزت في حي شقق الضمان حيث بلغ عدد المساكن "216" وبنسبة (15.0%) من إجمالي عدد المساكن العشوائية على مستوي الاحياء العشوائية في مدينة المرج، يليه حي الكامبو البلغاري، وحي الضغط العالي، والكامبو الإيطالي بنسبة (14.5%، 14.3%، 10.4%) لكل منهما على التوالي. اما حي ال 500 وحي الشركة التركية بلغت نسبتها حوالي (6.0%، 5.8%) في حين بلغت نسبة كل من الكامبو الأمريكي وشقق فلسطين ومصرف الجمهورية والسنغافورية (4.3%) لكل منها من إجمالي عدد المساكن العشوائية.

جدول (5) يوضح عدد الاحياء والمساكن العشوائية في مدينة المرج 2017

اسم الحي	العدد	النسبة	اسم الحي	العدد	النسبة
شقق الضمان	261	15.0	السنغافورية	75	4.3
الكامبو البلغاري	251	14.5	العلام	72	4.1
الضغط العالي	248	14.3	النهضة	68	4.0
الكامبو الايطالي	181	10.4	مصنع البطاطين	44	2.5
ال 500	104	6.0	مخازن التموين	26	1.5
التركية	101	5.8	خزانات المياه	23	1.3
الكامبو الامريكي	75	4.3	خديجة الكبرى	24	1.4
شقق فلسطين	75	4.3	المثابة	18	1.0
مصرف الجمهورية	75	4.3	المواصلات	14	0.9
المجموع	1735				

المصدر: مكتب الشؤون الاجتماعية، بيانات غير منشورة، 2017.

شكل (2) يوضح التوزيع الجغرافي للأحياء العشوائية في مدينة المرج



المصدر: أعداد الباحث اعتماداً على بيانات: -Google Earth 2017

أما حي العلام والنهضة وحي مصنع البطاطين وحي مخازن التموين بلغت نسبتها (4.1%، 4.0%، 2.5%، 1.5%) في حين بلغت نسبة حي خزانات المياه وخديجة الكبرى والمثابة والمواصلات (1.3%، 1.4%، 1.0%، 0.9%) من إجمالي عدد المساكن العشوائية على مستوى الأحياء العشوائية في مدينة المرج.

وترجع ارتفاع نسبة حي شقق الضمان لأنه يعتبر من أقدم الأحياء العشوائية في المدينة حيث ترجع نشأته إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين ويمثل النواة الأولى للأحياء العشوائية، أما حي الكامبو البلغاري والكامبو الإيطالي والكامبو الأمريكي فقد نشأت في سبعينيات القرن الماضي أما الأحياء الأخرى فتعتبر كلها حديثة.

المبحث الثالث: المشكلات الناجمة عن الإسكان العشوائي:

يترتب على العدد الكبير من الأحياء العشوائية المبنية داخل المدينة مجموعة من الآثار الخطيرة في العديد من المجالات العمرانية، البيئية والاجتماعية والثقافية، إذ تتميز مناطق البناء العشوائي بفقدان المعايير الأساسية لنشوء البيئة العمرانية وتغليب الجانب الاجتماعي على عملية التخطيط العمراني وأثار المساكن العشوائية على المشهد العمراني حيث وبفعل موقعها تؤدي إلى المساس بالصحة والأمن، و تدهور مستوى تجهيز الأراضي واختلال الربط بالطرق العمومية والمنافذ، وتوسعها الأفقي على حساب الأراضي الزراعية والمواقع الحساسة وانعكاسات ذلك على الجانب الاقتصادي. ويمكن حصر أهم الجوانب السلبية للنمو العشوائي فيما يلي:

1- الجوانب التخطيطية:

أن الخصائص التخطيطية للأحياء العشوائية لا تتطابق مع التشريعات والقوانين التخطيطية التي كان يمكن اتباعها لجعل هذه المناطق توفر الاحتياجات الفعلية لسكانها. منها مثلاً عدم انتظام الشوارع الداخلية من حيث الضيق والامتداد، وذلك يعود إلى انعدام وجود بنية تخطيط عمراني مما يسبب صعوبة في حركة المرور وصعوبة تصميم شبكات المرافق كما موضح في الصورة رقم (1). كذلك افتقار تلك المناطق بصفة عامة إلى الخدمات العامة الأساسية، بالإضافة إلى التكدس والازدحام وسوء التهوية لهذه المناطق. ويعزي ذلك إلى أن هذه الأراضي التي بنيت عليها المساكن العشوائية، تم الاستيلاء عليها عن طريق وضع اليد، ومن ثم فإنه من الناحية القانونية هي مساكن غير رسمية وبالتالي لا تمتد إليها شبكة المرافق العامة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي. كذلك فإن بعض هذه المناطق العشوائية تفتقر إلى بنية تحتية سليمة تسمح لها بإدخال شبكة المرافق العامة.

صورة (1) صعوبة تصميم شبكات المرافق داخل الأحياء العشوائية



المصدر: الدراسة ال ميدانية 2017.

وبصفة عامة ان الخدمات في العشوائيات تتوزع بصورة عشوائية، ولا تخضع لأسس وضوابط ومعايير التخطيط العمراني، مع زيادة الاعتماد على خدمات المدينة، نتيجة لافتقار هذه المناطق للخدمات التعليمية، والصحية، والثقافية، أيضاً تفتقر المناطق العشوائية إلى شبكات البنية الأساسية، خصوصاً مياه الصرف الصحي، في الوقت الذي تكثر فيها الشوارع الترابية، وتقل المسطحات الخضراء والمناطق المفتوحة، وهو ما يؤدي إلى تدني مستوى النظافة وصحة البيئة العامة.

2- الجوانب البيئية:

ان ظهور المشكلات البيئية والصحية التي تزداد خطورتها لتراكمها دون إيجاد حل أو تشخيص سليم للمشكلة ويرجع ذلك إلى تدني مستوى الوعي لسكان العشوائيات.

تتميز النفايات المنزلية بزيادة المواد العضوية القابلة للتحلل والتعفن، ولهذا فان عدم العناية بجمعها وتركها لفترة طويلة بين المساكن قبل نقلها يؤدي إلى أضرار صحية وبيئية تنعكس

آثارها على المجتمع الحضري. كذلك افتقار شبكات الصرف الصحي فيها للشروط الفنية التي تحقق سلامة البيئة وسلامة الإنسان والتلوث الناتج عن الفضلات الصلبة والسبب بالتأكيد سوء الخدمات وارتفاع عدد القاطنين وهذا عامل من أهم العوامل المهمة في تدهور البيئة. كما إن عدم وجود التنظيم في مناطق المخالفات جعل شوارعها مثل السراييب، هذا الأمر كان سبباً رئيسياً في تراكم القمامة لأيام وأسابيع محدثة أكبر ضرر بالبيئة، وعدم وجود مساحات خضراء بالإضافة إلى عدم وجود امدادات المياه النظامية والمرافق الصحية.

أيضا بناء المساكن العشوائية بالقرب من الطرق الرئيسية كما هو موضح في الصورة (2-3) فعند سقوط الامطار تختلط المياه مع مياه الصرف الصحي وتصبح معرضة لخطر الفيضانات الأمر الذي ترتب عنه العديد من الخسائر المادية وناهيك عن الآثار التي تخلفها بعدها وخاصة الصحية.

الصورة (2-3) توضح وجود المساكن العشوائية بالقرب من الطرق الرئيسية



المصدر: الدراسة ال ميدانية 2017.

ومن خلال الصورة (4) اتضح ان هناك العديد من المساكن العشوائية التي يسكنها المواطنين تكون بالقرب منهم ابراج الضغط العالي للكهرباء التي قد تتسبب في تسرب ذبذبات تلك الابراج الى المنازل وتتغلغل اشعة هذه الابراج الى اجساد السكان التي تؤدي الي كثير من الامراض الخطيرة.

منها على سبيل المثال امراض على رأسها أمراض القلب، وتشوه الأجنة، وسرطان الثدي، إضافة إلى تدمير البناء الكيميائي لخلايا الجسم، والمادة الوراثية وتعطيل وظائف الخلايا، واضطراب إفراز الأنزيمات في الجسم، واضطراب الدماغ، والخمول والكسل وعدم الرغبة في العمل، واضطراب معدلات الكالسيوم، والشرد، والذهيان.

صورة (4) توضح المساكن العشوائية بالقرب من محطة الضغط العالي



المصدر: الدراسة الميدانية 2017.

الجوانب الاجتماعية:

التزاحم الشديد للمباني، وعدم ترك فراغات أدى إلى فقدان الخصوصية، وذلك بسبب تلاصق المباني بعضها ببعض، أيضاً تؤدي إلى العزلة الاجتماعية وهذا بسبب حالة الانغلاق الثقافي لسكان هذه المناطق بسبب انعدام وسائل الترفيه، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذه المناطق العشوائية تعد عشوائية في بنيتها التحتية والمعمارية، فهي أيضاً عشوائية في أماكن وجودها حيث توجد معظمها وسط الأحياء المخططة الرسمية أو على أطرافها مثل: حي النهضة، وحي الضغط العالي والصورة (5) توضح ذلك.

كذلك من الآثار الاجتماعية انتشار الجريمة وكثرة المشاكل الاجتماعية وانتشار الفقر، وتدني مستوى التعليم والدخل، وقلة الملاك، مع ارتفاع معدل البطالة والانحراف الاجتماعي والأخلاقي

صورة (5) توضح البناء العشوائي على الطرق الرئيسية



المصدر: الدراسة الميدانية 2017.

- النتائج:

- 1- أن عدم الاستقرار في الجوانب التشريعية والتخطيطية والتنفيذية جعل الجهات التنفيذية المسؤولة عن المخطط الأساس تضع أهدافاً عدة وآليات متعددة.
- 2- من خلال الدراسة الميدانية لمنطقة الدراسة تبين أنه معظم حالات المباني رديئة والبناء على كامل مسطح قطعة الأرض كما أن بعض المساكن بالمنطقة متهاكلة، وبعضها من الصفيح وبعضها الآخر متوسط الحالة.
- 3- عدم وجود سياسة إسكانية في مدينة المرج ترتب عليه الكثير من المشكلات انعكست على المشاريع الإسكانية في المدينة. وعدم وجود خطة شاملة وواضحة وهادفة نتيجة غياب التنسيق بين الجهات المعنية والإسكان.
- 4- من المعوقات التي تواجه عمل معالجة العشوائيات هي مسألة التمويل فهناك ظروف اقتصادية شهدتها البلاد بسبب الحصار وانخفاض سعر البترول.
- 5- ان الأزمات السياسية أعطت المجال امام ظهور وانتشار ونمو العشوائيات بسرعة كبيره. نتيجة غياب الضوابط القانونية.
- 6- تبين من الدراسة ان الاحياء العشوائية بلغ عددها (18)، وان عدد المساكن العشوائية بلغ عددها 1735 مسكن في مدينة المرج. ان أكبر عدد من المساكن العشوائية تمثل في حي شقق الضمان بعدد 261 مسكن، ويرجع ذلك إلى قدم الحي فهو يعتبر من الاحياء العشوائية الاولى التي نشأة في مدينة المرج.

- التوصيات:

- 1) معالجة مشكلة السكن العشوائي والبحث عن أسبابها المباشرة وغير المباشرة، ومعالجة الوضع القائم المتراكم.
- 2) وضع برامج وسياسات تستبق توقع ظهور مستوطنات غير مخطط لها وبالاستخدام الكامل للمرافق الأساسية، كذلك لا بد من اجراء دراسات دورية للنمو السكاني والنمو في عدد الأسر، وخطة للسكان الجدد داخل مدينة المرج، ولا بد أن نضع في الحسبان النمو الطبيعي للسكان والغير طبيعي للسكان وهذا كله يعتبر نظرة للمستقبل في خطة استراتيجية لسنوات قادمة.
- 3) تشجيع البناء الذاتي وتوفير الأراضي المهيئة والقروض الميسرة كحل للتحكم في الكلفة ومواءمة إمكانات الأسر.
- 4) تجديد المخططات العمرانية الملائمة للتغيرات التي تحصل على بيئة المجتمع.
- 5) لا بد من التوصل إلى عمل منهج لتطوير المناطق العشوائية في إطار الجوانب الإيجابية لنمو هذه المناطق، وذلك من خلال تفعيل دور التنمية المستدامة لأنها الأساس لعملية التطوير، وسمي هذا المنهج أسلوب التطوير ويعتمد هذا المنهج على التطوير، Urban Sustainable Improvement العمراني المستدام.
- 6) وضع المعايير والمقاييس الخاصة بالوحدات السكنية والمساحات اللازمة للخدمات العامة في المناطق العشوائية.
- 7) تطوير التشريعات القانونية في الحق في السكن الملائم لكل ليبي ولكل أسرهم ليبيية.
- 8) تشجيع البحوث والدراسات الجامعية للبحث عن أنماط جديدة لمواجهة مشكلة البناء غير الشرعي واقتراح الحلول التي من شأنها الحد من نموها، وإدراج الأهداف السكانية في الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.

- 9) للحد من مشكلة السكن يجب تفادي العراقيل الإدارية وتسهيل الإجراءات اللازمة، كإجراءات تحصيل الأراضي الصالحة للبناء وتوفير الموارد المالية.
- 10) تنمية الريف وذلك من خلال توفير ما يلزم لإحياء الأراضي الزراعية ومحاولة كهذه ستعمل على ترغيب المهاجرون للعودة الى مناطقهم الريفية.
- 11) مراعاة التكامل بين الريف والمدينة في التخطيط السكاني وذلك عن طريق إعطاء الريف والمناطق الجبلية حقه في التنمية لتثبيت السكان للحد من ظاهرة الهجرة.

- المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- ابو الهيجاء، احمد حسين (2001) نحو استراتيجية شمولية لمواجهة السكن العشوائي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الاول، الأردن.
- 2- الجبوري، حنان محمود شكر (2008) ظاهرة السكن العشوائي في بعض المدن العربية دراسة تحليلية لأسباب الظهور وتصورات، تخطيطية لإمكانيات المعالجة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد.
- 3- الرازي، محمد بن بكر بن عبد القادر (1982) "مختار الصحاح"، دار الرسالة، الكويت.
- 4- الزبياري، طاهر حسو (2002) الإسكان الحضري في العراق للفترة 1978-1987، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الهيئة القومية للبحث العلمي، العدد الثامن.
- 5- النعيم، عبدالله، العلي (2004) الاحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، (الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية القاهرة).
- 6- عبد العال، أحمد محمد، (2000) المناطق العشوائية بمدينة الفيوم، ندوة العمران العشوائي. بمصر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- 7- علام، أحمد خالد (1997) تجديد الأحياء الحضرية، مكتبة الانجلو – القاهرة – 1997.
- 8- علي محمد بهجت الفاضلي (2003) العشوائيات السكانية المشاكل والحلول، مجلة الامن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 248.
- 9- مصطفى محمد موسى (2010) "التكدس السكاني العشوائي والارهاب"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الاولى.
- 10- مصطفى، علا وآخرون (1998) الطفل في المناطق العشوائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، القاهرة.
- 11- مزرا، محمد علي (2006) مستوطنات التجاوز في مدينة بغداد وبعدها الجغرافي، مجلة كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية بغداد، العدد التاسع واربعون.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Lewis O: the folk –Urban Ideal types Intntlavest .and schoone c: the Study of Urbanization .New York 1965.